Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

انعكاسات التهديدات العابرة للحدود على الأمن الوطني في منطقة الساحل الإفريقي

Implications of cross-border threats on national security in the African continent

-

د. حادي إبراهيم
جامعة الجزائر03
Haddi.brahim@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/12 تاريخ القبول : 2025/06/24

الملخص:
تحاول الدراسة تسليط الضوء على التهديدات الأمنية المتنامية في منطقة الساحل الأفريقي، من خلال تتبع لمختلف المسببات والعوامل التي ساهمت في تزايد حدتها سواء تعلق بالعوامل الداخلية أو الخارجية، مرورا بدراسة تداعيات هذه التهديدات ودرجة تاثيرها على الأمن الوطني لمختلف دول منطقة الساحل.

لقد شكل الفشل الوظيفي لأغلب دول منطقة الساحل الأفريقي من بين أهم العوامل المسببة لتنامي مختلف التهديدات الأمنية في المنطقة، حيث أن هشاشة البيئة الأمنية في المنطقة من خلال عدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها وسلطتها على كامل إقليمها الجغرافي جعل منها سرحا مناسبا لبروز وتنامي مختلف هذه التهديدات من جهة، ومن جهة أخرى سهولة انتقالها خارج حدود الدولة، بل اكثر من ذلك أين استطاعت العديد من الجماعات المتطرفة إقامة مناطق حرة عجزت الدولة الوطنية من فرض سلطتها عليها، وهو ما شكل تهديدا كبيرا على أمن واستقرار منطقة الساحل بأكملها.
الكلمات المفتاحية : التهديدات ، الحدود، الأمن الوطني ، منطقة الساح الافريقي.

Abstract : The study attempts to shed light on the growing security threats in the African Sahel region, by tracking the various causes and factors that contributed to their increase, whether related to internal or external factors, through studying the implications of these threats and the degree of their impact on the national security of the various Sahel countries.

The functional failure of most countries in the Sahel region has been among the most important factors causing the growth of various security threats in the region, as the fragility of the security environment in the region through the inability of the state to impose its control and authority over its entire geographical region has made it an appropriate dismissal for the emergence and growth of various threats. On the one hand, and on the other hand, its ease of movement outside the borders of the state, but more than that, where many extremist groups were able to establish free zones over which the national state was unable to impose its authority, which posed a great threat to the security and stability of the entire Sahel region.
Keywords: Threats, borders, national security, African Sahel region.

مقـدمة

تعتبر مشكلة بناء الدولة الوطنية أحد أكبر الصور التي تعكس البيئة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، حيث عانت عملية بناء الدولة في هذه المنطقة من العديد من المشاكل والعقبات التي وقفت أمام تحقيق هذا الهدف، وقد شكلت هذه العوامل تمازجا بين الروافد التاريخية المتراكمة عن الحقبة الاستعمارية والتي جسدتها مشكلة الحدود كأحد أكبر هذه المشاكل، بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية التي تجسد مفهوم التبعية التي لا تزال تحتل مكانة كبيرة في سياسات حكومات دول الساحل الأفريقي.

إن فشل عملية البناء هذه جعلت من هذه الدول مسرحا لعديد التهديدات الأمنية التي وجدت في هذه البيئة مناخا مناسبا لنموها وتطورها، خاصة في ظل المساحة الشاسعة التي تتميز بها أغلب دول الساحل، حيث أصبحت هذه الدول تتسم بوضعيتها غير الآمنة الناتجة عن إنتشار الصراعات الإثنية والعرقية والحروب الأهلية وحركات التمرد والتي كان للعامل الطائفي العرقي والاثني الدور الرئيس في ذلك، إضافة إلى حالات الانقلابات العسكرية المتكررة والاغتيالات السياسية وأعمال الشغب والتي قوبلت بسياسة القمع والاستبداد من طرف الأنظمة الحاكمة[1].

إن تضافر مختلف هذه العوامل السابقة الذكر من عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية شكلت بيئة أمنية مضطربة داخل معظم دول الساحل الأفريقي إن لم تكن كلها، تنامت من خلالها جملة من التهديدات والتعقيدات الأمنية الخطيرة مثل الإرهاب وتنامي الفكر المتطرف والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وغيرها، والتي وجدت من هشاشة الحدود دافعا آخر لنومها مما شكل تهديدا كبيرا على الأمن الوطني لمختلف هذه الدول.

وانطلاقا مما سبق فان الدراسة تحاول الإجابة على المشكلة البحثية التالية:

كيف شكلت التهديدات الأمنية العابرة للحدود تهديدا على الأمن الوطني في منطقة الساحل الأفريقي؟.

وقد تم اعتماد الفرضية التالية:

كلما زادت حدة التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة الساحل الأفريقي، كلما زاد مستوى التهديد على الأمن الوطني.

لقد تم الاعتماد من خلال هذه الدراسة على اقتراب متعدد المستويات والمتغيرات "لتشارلز هيرمان" **Charles Hermann** والذي يضم مركب تحليلي متعدد المستويات والمتغيرات من أجل دراسة السياق الداخلي والخارجي لتنامي مختلف هذه التهديدات العابرة للحدود، وكيف امتدت تعقيداتها نحو الفضاء الإقليمي.

وقد تم تقسيم الدراسة وفق الخطة المنهجية التالية:

مقدمة.

المحور الأول: البيئة الأمنية والأمن الوطني في منطقة الساحل الأفريقي.

المحور الثاني: الأمن الوطني في منطقة الساحل الأفريقي في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب.

المحور الثالث: انتشار الأسلحة وحرب المليشيات وانعكاساتها على الأمن الوطني في منطقة الساحل الأفريقي.

المحور الرابع: تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة وإشكالية الأمن الحدودي في منطقة الساحل الأفريقي.

المحور الأول: البيئة الأمنية والأمن الوطني في منطقة الساحل الأفريقي.

إن البيئة الأمنية غير المستقرة في منطقة الساحل جراء تنامي هذه التهديدات الأمنية لم تشكل خطرا على المنطقة فقط وإنما تعدت ذلك لتشمل كافة الفضاء الإقليمي ومنه على القارة الأفريقية بصفة عامة حيث جاء في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي والصادر سنة 2012 إلى أن أفريقيا عموما تواجه أزمات كبرى جراء الوضع الأمني في منطقة الساحل، خاصة بعد الأزمة الليبية وسقوط نظام معمر القذافي وما صاحبه من ظهور لتعقيدات أمنية زادت من حدة الوضع الأمني في المنطقة، حيث صاحب ذلك ظهور أكثر من 900000 لاجئ، هذا وبالإضافة إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تجاوزت 420000 شخص ممن هاجروا جراء الأزمة الليبية نحو كل من التشاد، بوركينافاسو، مالي، غانا والنيجر.

إضافة إلى ذلك فقد أدى الانتشار الكبير للأسلحة خاصة بعد سقوط نظام معر القذافي إلى زيادة حدة النزاعات المسلحة في المنطقة والتي كانت تعيش حالة من الفراغ الأمني

---

[1]- حمدي عبد الرحمان، **أفريقيا والقرن الواحد والعشرون – رؤية مستقبلية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1997)، ص. 9.

جراء ضعف دول الساحل في بسط السيطرة على كامل أراضيها نظرا لشساعتها ومحدودية إمكانياتها خاصة العسكرية منها، هذا ما أدى إلى نشاط العمليات الإرهابية وبروز المليشيات المسلحة التي أصبحت تتخذ من منطقة الساحل منطقة ارتكاز هامة في عملياتها العسكرية ضد الدول المجاورة ومنطقة هروب وتراجع في حالة تعرضها لهجمات من طرف دول الجوار، وهو ما أدى إلى تهديد مباشر على الأمن الإنساني في المنطقة التي شهدت مختلف عمليات الاختطاف والاغتيال والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر والسلاح وما تحمله معها من أمراض وأوبئة.

كما قد جاء في التقرير الصادر عن الأمين العام لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن الوضع في الساحل الأفريقي في 2013، حيث طلب من الأمين العام أن يضع وينفذ بالتشاور مع منظمات إقليمية ، إستراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، تشمل: الأمن، الحوكمة، التنمية، حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية[2].

إن البيئة الأمنية التي يعيشها الساحل اليوم هي وضعية مزرية تتشابك فيها معظم المعضلات الأمنية والاقتصادية والسياسية وحتى الإنسانية، وهو ما تعكسه حالة الانفلات الأمني والفوضى الكبيرة التي يعيشها سكان هذه الدول، بالإضافة إلى غياب شبه تام إلى معظم مقومات التنمية الاقتصادية ومستويات معيشية متدنية بشكل رهيب.

من خلال دراستنا لمختلف جوانب البيئة التي يعيشها الساحل يظهر جليا مدى الفراغ الأمني والسياسي التي تشهده المنطقة والذي لابد من إعادة أعماره من أجل الخروج من هذه الفوضى، وذلك من خلال تبني جملة من الإجراءات والإستراتيجيات التي ترمي بشكل مباشر إلى معالجة مختلف هذه التهديدات والتعقيدات الأمنية وفق مقاربة شاملة تأخذ وتشمل كافة العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهورها.

ومن بين أهم هذه المتغيرات التي ينبغي التركيز عليها من أجل بناء مقاربة شاملة هي ضرورة الربط بين متغير الأمن والتنمية، حيث أنها يمثلان العصب الذي يحرك مختلف هذه الظواهر في الساحل ذلك نلاحظ تنامي هذه النزاعات جراء الأوضاع الاقتصادية المزرية التي تعيشها هذه البلدان، كما أن هذه النزاعات نجدها دائما تتحرى المناطق التي تعيش حالة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي أين تجد كل الظروف مهيأة لتنمية وتطوير نشاطاتها[3].

ومن هنا فإن هذه التهديدات لم تعد مقتصرة على منطقة الساحل فحسب وإنما أصبحت تهديدات عابرة للحدود والدول ولذلك أصبحت تشكل تهديدا لأمن كافة الفضاء الإقليمي والقاري بصفة عامة لذلك ينبغي أن تكون آليات المواجهة تشترك فيها مختلف المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وحتى الآليات الدولية في سبيل وضع حد تنامي وتطور هذه التهديدات.

المحور الثاني: الأمن الوطني في منطقة الساحل الأفريقي في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب.

تعتبر ظاهرة الإرهاب من بين أحد الظواهر التي أصبحت تأخذ حيزا كبيرا وهاما داخل مجال الدراسات الأكاديمية بصفة عامة والأمنية منها بصفة خاصة، وذلك جراء الاهتمام الكبير التي أصبحت تحضى به باعتبارها من أكبر القضايا المعاصرة التي أصبحت تهدد الأمن بصفة عامة.

حيث ارتبطت هذه الظاهرة بحالات العنف وعدم الاستقرار التي أصبحت تشكل حالة من الفوضى والعنف والرعب داخل العديد من الدول والأقاليم، جراء الممارسات التي تقوم بها هذه الجماعات الإرهابية وتنامي الفكر المتطرف العدائي الذي أصبح بمثابة القاعدة الفكرية والإيديولوجية التي تستند إليها هذه الجماعات الإرهابية في ممارسة نشاطاتها.

وبالعودة إلى ظاهرة الإرهاب فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تعتبر بمثابة النقطة الرئيسية التي حولت مسار الدراسات الأمنية وبروز الظاهرة الإرهابية كأحد التهديدات التي أصبحت تهدد أمن الفرد والجماعات ومنه المجتمعات، والتي تهدف إلى ايجاد منطق اللاأمن وحالة الفوضى والرعب داخل الدول أو الأقاليم[4].

حيث أصبح العالم اليوم بصفة عامة يعيش وضعا أمنيا يتصف بالهشاشة وبيئة عدم اليقين والتي أحدثت خللا في المعادلة الأمنية بتحول معالمها من تهديدات واضحة المصدر

- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، نيويورك: الأمم المتحدة (14 جوان 2013)، ص. 01.[2]

[3] -Stephan Klingebiel, « **converging the role of development policy and security policy ?, new approaches in Africa** , Bonn: German Development Institute, p129.

[4] - Stéphane Rosier, **Géographie Politique et Géopolitique une Grammaire de l`espacepolitique** (Paris :Ellipses Marketing.S.A, 2003), pp. 286,287.

والأهداف والوسائل إلى تهديدات يصعب تحديد مصادرها وخلفياتها ومنه يصعب إدارتها ومواجهتها[5]، والتي أنتجتها مجموعة من الفواعل التي تخطت حدود الدولة سواء من حيث الامتداد الجغرافي أو حتى من حيث الوسائل والإمكانيات في العديد من الدول خاصة دول العالم الثالث.

لقد أصبحت ظاهرة الإرهاب إحدى أهم التهديدات الأمنية التي تطال العلاقات الدولية اليوم وذلك لما تحمله من مخاطر على الأمن العالمي بصفة عامة وأمن الفرد بصفة خاصة، فمنذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 دخل متغير الإرهاب بقوة في حقل الدراسات الأمنية وأصبح من أهم المتغيرات فيها، ومنذ ذلك الوقت ظلت هذه التهديدات الإرهابية في تنامي مستمر وتوسع كبير لتشمل العديد من الصور والآليات مستخدمة بذلك أحدث الوسائل والإستراتيجيات الحربية من خلال تحكمها في التكنولوجية والأسلحة المتطورة.

وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور مفهوم الإرهاب داخل حقل العلاقات الدولية وبغض النظر أيضا عن إن كانت ظاهرة الإرهاب مفتعلة أم حقيقية إلا أنها أصحبت اليوم تشكل من أكبر التهديدات الأمنية التي تهدد أمن الفرد والمجتمعات ومنه الأمن العالمي بصفة عامة، خاصة مع تطور أنشطتها وأعمالها التي فاقت الدولة في حد ذاتها.

حيث أصبحت الظاهرة الإرهابية لا تعبر عن دولة معينة ولا عن توجه أو فكر معين كما أنها لا تستهدف دولة أو جماعة معينة وإنما أصبحت نشاطاتها دولية وعابرة للحدود، وهو ما صعب من ايجاد السبل الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة، التي أصبحت تربط بمفهوم غياب الأمن والاستقرار ليحل محل ذلك مفهوم الخوف والرعب[6]، الذي أصبح السمة الغالبة في عديد الدول المناطق التي تشهد تطورا في هذه الظاهرة الإرهابية خاصة في ظل عدم قدرة هذه الدول على السيطرة على هذه الجماعات الإرهابية والحد من أنشطتها.

كما أن الإرهاب بمفهومه الجديد لم يعد محليا منحصرا في دولة واحدة أو إقليم واحد، وإنما أصبح ظاهرة عالمية، كما انه لم يعد بتلك الطريقة العشوائية في تنفيذ خططه وعملياته بل أصبح إرهابا نسقيا منظما، كما أنه تحول من طريقة تنظيمه ذات الشكل الهرمي إلى طريقة الشكل العنقودي والذي يقوم على أساس التوزيع في خلايا صغيرة يصعب القضاء عليها، حيث شهدت الظاهرة الإرهابية تحولا كبيرا في مناهجها وأدواتها خاصة في ظل مجموعة التحولات والمتغيرات الدولية التي صاحبت التحول في النظام الدولي وبروز العديد من الفواعل الدولية خاصة مع بروز مفهوم العولمة والذي شكل بيئة أخرى سعدت الظاهرة الإرهابية إلى التكيف معها والتحول وفق معطيات ومتطلبات هذه المرحلة الجديدة وذلك من خلال مجموعة من التحولات التي عرفته هذه الظاهرة والتي يمكن أن نجملها في الآتي:[7]

- **التحول من حيث التنظيم**: أصبحت تتسم الجماعات الإرهابية الجديدة بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفرادا من مختلف الجنسيات لا تجمعها قضايا وطنية أو قومية وإنما تجمعها قضايا إيديولوجية فكرية مشتركة وموحدة، كما أنها لا تستقر في مكان واحد ولهذا يصعب ملاحقتها أو تحديد مكانها واستهدافها.
- **التحول من حيث الأهداف**: حيث أصبح الإرهاب الجديد يركز على تحقيق أكبر قدر من الخسائر سواء المادية أو البشرية، وهذا على خلاف ما كان عليه سابقا حيث كان يحاول لفت الانتباه إلى المطالب السياسية والعقائدية.
- **التحول من حيث الوسائل**: أصبحت الجماعات الإرهابية تستعمل جميع الوسائل والأدوات من أجل تحقيق أهدافها، وهو ما جعل المجتمع الدولي يتخوف من حصول هذه الجماعات على أسلحة الدمار الشامل.

إن جملة هذه المعطيات التي صاحبت تطور الظاهرة الإرهابية عبر مختلف المراحل جعلت منها تزداد خطورة وأكثر حدة في تهديدها لأمن الفرد والمجتمعات، وعلى الرغم من المجهودات الدولية التي تسعى إلى الحد منها إلا أنها لا تزال تشكل أكبر التهديدات الأمنية الأمن بصفة عامة.

---

[5]- ليندة عكروم، " مقاربة مفاهيمية لظاهرة الإرهاب عبر الدولي بين المنطق الجهادي والإرهابي "، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**،ع.8 (جوان 2017) ص ص 76 -87.

[6] - محمد الأمين البشري، **الأمن العربي المقومات والمعوقات** (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000)، ص 33.

[7] - إدريس عطية بن الطيب، " الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة دراسة تحليلية في الأشكال والأساليب والإجراءات المضادة "، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد 31، العدد 63 (2015)، ص06.

وبالعودة إلى منطقة الساحل الأفريقي فإن الظاهرة الإرهابية في هذه المنطقة لا تشكل هي المشكلة الأمنية الوحيدة فيها، حيث تعاني المنطقة من عدة مشاكل أمنية وأخرى اقتصادية واجتماعية منها الفقر والنزاعات الأهلية والفساد السياسي والاقتصادي، التهريب، تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة إلى غيرها من المخاطر التي صاحبت قيام الدولة في هذه المنطقة والقارة الأفريقية بصفة عامة منذ عهد الاستقلال، وأثرت بشكل سلبي كبير على بناء الدولة هنا.

إن المشكلة الأمنية التي تعاني منها منطقة الساحل الأفريقي والتي زادت أبعادها ومخاطرها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي وحتى الاجتماعي، أوجدت حالة من الفوضى والإنفلات الأمني الذي أصبح يهدد الأمن في مختلف دول الساحل، نظرا للطابع العابر للحدود الذي اتخذته هذه التهديدات الأمنية، خاصة في ظل جملة من العوامل التي ساعدت على تطور وتنامي هذه التهديدات الإرهابية الخاصة بضعف الدولة في المنطقة وعدم قدرتها على السيطرة على كامل إقليمها وحدودها نظرا لشساعة المساحة ومحدودية الإمكانيات والقدرات العسكرية والاقتصادية في فرض هذه السيطرة.

حيث أصبحت هذه الوضعية الهشة التي تعيشها دول الساحل تشكل بيئة مناسبة للجماعات الإرهابية من أجل مزاولة نشاطاتها وملاذا آمنا لفرارها بعد تنفيذ هجماتها الإرهابية خاصة على دول الجوار الإقليمي، كما أنه شكل ملاذا للجماعات الإرهابية القادمة من العراق وأفغانستان نظرا لعدم قدرة دول الساحل مراقبة حدودها والسيطرة عليها[8].

كما ظهر في منطقة الساحل الأفريقي الفكر المتطرف الذي ساهم في تنامي الفكر الإرهابي في المنطقة، حيث ظهرت العديد من التيارات الفكرية الجهادية المتطرفة التي دعت إلى الأعمال الإرهابية في المنطقة على غرار الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي تحولت بعد ذلك إلى التنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتي تطورت ونما نشاطها في المنطقة إلى جانب العديد من الحركات الإرهابية المنتشرة في منطقة الساحل الأفريقي، حيث قامت بالعديد من العمليات التفجيرية والاختطافات المتكررة خاصة من السواح الأجانب.

إلى جانب ذلك فقد استفادت هذه الجماعات الإرهابية من العلاقات التعاونية التي ربطتها مع الجماعات العرقية المنتشرة في الساحل الأفريقي، خاصة تلك المتشددة التي كانت تسعى إلى الانفصال عن الدولة الأم وهو ما جعلها تتشارك في الأهداف، وما ساعد في ذلك شساعة مساحة منطقة الساحل الأفريقي مما سهل على هذه الجماعات عمليات الهروب والاختباء.

ومع تطور وتنامي حدة النشاطات الإرهابية في المنطقة وجدت دول الساحل الأفريقي نفسها أمام تحديات كبيرة وتعقيدات أمنية شاملة أصبحت تهدد أمن واستقرار المنطقة بكاملها، بل وحتى تهديد بقاء الدولة في حد ذاتها، وهو ما خلق عديد الأزمات التي رمت بظلالها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية في المنطقة، خاصة في ظل فشل الدولة في هذه المنطقة من تحقيق الوحدة الوطنية والولاء الوطني وبناء دولة القانون.

الخريطة رقم (01): توضح نشاطات الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل



المصدر: www.cimicweb.org

إذ أن ضعف فلسفة المواطنة في دول الساحل الأفريقي ويضاف إلى ذلك السياسات التعسفية والتهميشية التي تمارسها الأنظمة السياسية في هذه الدول ضد شعوبها، خلق بيئة من الصراع والنزاع بين الجماعات التي تحس نفسها أنها مهمشة وبين الأنظمة الحاكمة، وهو ما أدى إلى استحالة

[8] - Cherif Dris, « Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :agenda energetique et sécuritaire »,dans : abdennour Benantar, **les etats-unis et le maghreb regain d'interet**,(alger :CREAD ,2007), p 54

بناء آليات الوقاية أو حل هذه الأزمات، وهذا ما استغلته الجماعات الإرهابية من أجل ضم المزيد من التأييد والتعاون مع هذه الفآت.

بالإضافة إلى جملة هذه المعطيات المذكورة آنفا فقد شكلت الأحداث المتعاقبة التي شهدتها المنطقة من نزاعات وصراعات مسلحة داخل هذه الدول على غرار الأزمة المالية التي أبانت عن الهشاشة الأمنية التي تعيشها دول الساحل وضعف تحكم هذه الدول في مراقبة إقليمها والسيطرة عليه مما فتح الباب أمام التدخلات الخارجية في إعادة ضبط الأمور والأمن في مالي، والذي كان قاب قوسين أو أدنى من تفكك وانفصال أحد أقاليمه نتيجة حركات التمرد والانفصال التي دعا إليها الطوارق الذين كانوا يقطنون إقليم الأزواد.

حيث شهدت بداية 2012 في مالي أزمة أمنية خانقة نتيجة قيام الطوارق في شمال مالي بالقيام ضد الحكومة المالية في باماكو، حيث عبروا عن رفضهم للأوضاع المزرية التي يعيشونها نتيجة التهميش وعدم التوزيع العادل للثروة في البلاد، وهو ما جعلهم يحسون بالظلم والحرمان الذي تمارسه ضدهم الحكومة المالية[9].

كما أن ضعف المؤسسة العسكرية في مالي وفي منطقة الساحل بصفة عامة ساهم في تطور النشاطات الإرهابية وسهل عليها مزاولة عملياتها التفجيرية والعمليات الاختطاف، خاصة وأن المؤسسة العسكرية لم تكن يوما تعبر عن رمزا من رموز الدولة الوطنية وأداة للتغيير السياسي في المجتمع[10]، وهو ما جعل هذه الجماعات الإرهابية تستغل هذه الفرصة من أجل كسب التأييد والمساعدة في ضرب الأنظمة الحاكمة، وبالمقابل أيضا فقد سعت هذه الجماعات العرقية في دول الساحل الأفريقي تستغل نشاطات الجماعات الإرهابية وتتحالف معها في كثير من المرات من أجل تحقيق أهدافها والسعي إلى الإطاحة بهذه الأنظمة المعادية لها، وهو ما حدث في مالي خاصة بعد سقوط النظام الليبي أين فتح المجال واسعا أمام تنامي هذه الجماعات.

إن سقوط نظام معمر القذافي وما كان يحمله من حاجز أمام العديد من الجماعات العرقية والإثنية في منطقة الساحل الأفريقي، جعل المنطقة تعيش فراغا أمنيا كبيرا نتيجة غياب أية سلطة أو قوة مسيطرة على المنطقة، كما أن ليبيا في هذه المرحلة شكلت بيئة ملائمة أمام الجماعات الهاربة من الحرب الدولية التي أعلنتها المجموعة الدولية على الإرهاب وخاصة تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا.

حيث أن ليبيا في هذه المرحلة شكلت ثالث أكبر معاقل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد العراق وسوريا، حيث أن تواجد هذا التنظيم ونزوحه نحو ليبيا كانت له جملة من الأهداف الإستراتيجية التي سعى لها من أجل تحقيق الخلافة التي كان يسعى لها، وذلك لتنظيم معادلته في المشرق والمغرب هذا وبالإضافة إلى استغلاله الوضع الهش والانفلات الأمني الذي كانت تعيشه ليبيا ومنطقة الساحل الأفريقي نتيجة غياب الدولة في ليبيا أو ضعفها في باقي دول الساحل[11].

لقد شكل تواجد داعش في ليبيا بداية لمشروع استراتيجي كبير يهدف من خلاله التنظيم إلى بناء قاعدة للتمدد داخل شمال أفريقيا ومن ثمة ربط علاقات وبناء تحالفات مع بقية الجماعات الإرهابية التي كانت تنشط في المنطقة ومحاولة ضمها إليه، حيث بدء التمدد لهذا التنظيم من المناطق المحاذية للبحر بدءا من مدينة درنة وصولا إلى سرت، والملاحظ أن التنظيم الإرهابي – داعش – قد اختار مناطق تمركزه بعناية قصوى حيث أنه تموقع في المناطق التي تشهد حركة كبيرة في مجال الهجرة غير الشرعية وذلك بهدف ضمان إمداد صفوفه من المهاجرين القادمين من أفريقيا، بالإضافة إلى سيطرته على منابع النفط مما يضمن له التمويل المالي لأنشطته[12].

ومن انطلاقا من هذا الوضع فقد أصبح التنظيم الإرهابي داعش يشكل تهديدا امنيا كبيرا ليس فقط على الأمن الليبي، وإنما تجاوز ذلك ليطال أمن واستقرار دول الجوار لاسيما دول الساحل الأفريقي نظرا لضعف الدولة هناك وشساعة الشريط الحدودي مع عدم قدرة هذه الدول السيطرة على حدودها، يضاف إلى ذلك قيام التنظيم بخلق علاقات تعاون وتحالف مع بقية الجماعات الإرهابية هناك،

[9] - عتيقة كواشي، " الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الأفريقي" ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**،ع. 08 (جانفي 2016)، ص ص 451-468.

[10] - المكان نفسه.

[11] - كمال القيصر، " تنظيم الدولة بليبيا: تمدد عبر خيوط الأزمة السياسية " ،**مركز الجزيرة للدراسات** (يونيو 2015) ص 02.

[12] - المرجع نفسه، ص 03.

حيث قام بعديد العمليات الإرهابية من أجل ضرب أمن واستقرار المنطقة وذلك بهدف تحقيق أهدافه والسيطرة على المناطق التي كانت تعيش حالة من الفراغ الأمني.

المحور الثالث: إنتشار الأسلحة وحرب المليشيات و انعكاساتها على الأمن الوطني في منطقة الساحل الأفريقي.

لقد شكل تدخل حلف الشمال الأطلسي NATOفي ليبيا تحت غطاء الشرعية الدولية من أجل حل الأزمة الليبية، نقطة تحول كبيرة في الساحة الأمنية ليس في ليبيا وحدها وإنما امتد ذلك إلى دول الجوار، وذلك نتيجة سقوط نظام معمر القذافي الذي كان يشكل ضمانا لأمن المنطقة بفعل سيطرته ودعمه الفصائل العرقية التي كانت منتشرة عبر الساحل الأفريقي.

حيث أن سقوط نظام معمر القذافي الناتج عن تحالف قوات الحلف الأطلسي إلى جانب الثوار فتح الباب واسعا أمام إحياء العديد من حلقات الاقتتال والصراع بين الجماعات العرقية التي كانت تحت سيطرة القذافي والذي كان أيضا يلعب دورا كبيرا في حل مشاكلهم وبين الحكومات، مستغلين في ذلك حالة الضعف والهشاشة الأمنية التي كانت تميز دول الساحل الأفريقي وخاصة ضعف المؤسسة العسكرية هناك.

إن تداعيات التدخل العسكري للحف الأطلسي في ليبيا وإسقاط نظام معمر القذافي بمساعدة الثوار قد دفع بالبيئة الأمنية في المنطقة إلى المزيد من الاشتعال والغليان، حيث أن سقوط القذافي لم تكن له تداعيات على ليبيا بصفة محددة وإنما على المنطقة بصفة عامة، وذلك بفعل أن سقوطه ترك الساحة فارغة أمام كل التهديدات الأمنية التي وجدت الساحة فرصة لنموها وتطير نشاطاتها.

هذا وبالإضافة إلى أن سقوط القذافي وانسحاب قوات الناتو من ليبيا ترك خلفه الساحة الليبية مسرحا للاقتتال الطائفي نتيجة التدفقات الكبيرة للسلاح من مخازن نظام القذافي، والذي شكل موردا هاما لكافة الجماعات الإرهابية المنتشرة هناك وهو ما شكل تهديدا كبيرا على أمن واستقرار دول الجوار الليبي[13].

لقد أصبحت الساحة الليبية بما تحمله من تجاذبات وصراعات بين مختلف الفصائل والمليشيات تهدد الأمن الإقليمي لدول الجوار نتيجة الكم الهائل من الأسلحة المنتشرة على مختلف الأصعدة والمناطق في ليبيا، خاصة وأن تجارة تهريب الأسلحة كانت من بين الأنشطة المربحة والرائجة التي مارستها الجماعات الإرهابية من أجل تغطية مواردها وتحصيل الأموال.

حيث أشارت بعض من التقريرات بتهريب ما يقارب 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف " آ ربي جي " RPJ في مرحلة ما بعد الثورة في ليبيا، موجهة نحو دول الجوار خاصة نحو مصر[14].

لقد تحولت منطقة الساحل الأفريقي إلى خزان بارود كبير تتداول فيه مختلف الجماعات الإرهابية وعصابات المخذرات والجماعات المتمردة والمليشيات العرقية والطائفية مختلف أنواع الأسلحة الحربية والتي تدفقت من وراء هذا الصراع إلى طرفي الصراع عبر الصحراء الجنوبية لليبيا، ثم إلى مالي والنيجر والذي وجد هناك بلاد أو منطقة واسعة تغيب فيها أي قوة قاهرة أو مانعة لهذه الأنشطة .

كما أصبحت هذه المنطقة سوقا كبيرة لتجارة مختلف أنواع الأسلحة القادمة من ليبيا والتي كانت تشكل تهديدا لأمن دول المنطقة على غرار الجزائر، وعلى الرغم من اختلاف طرق وأساليب الحصول على هذه الأسلحة إلا أن الجماعات الإرهابية استغلت فترة الأزمة في ليبيا من أجل السيطرة على أكبر قدر من هذه الأسلحة، فعلى سبيل المثال قامت إمارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإرسال مجموعة من عناصرها للقتال في ليبيا إلى جانب معمر القذافي في بداية الصراع، إلا أنها تراجعت عن ذلك لتنضم إلى فصائل الثوار ضد القذافي خاصة بعد تدخل قوات الناتو، غير أن مهمة هذه العناصر تحولت بعد ذلك إلى مهمة جمع أكبر قدر من الأسلحة وتهريبها خارج ليبيا خاصة بعد إعلان معمر القذافي فتح مخازن السلاح أمام الشعب، فقامت بشراء ونهب كم كبير من الأسلحة من الشعب ومن المقاتلين التابعين للقذافي خاصة بعد سقوطه وتفكك صفوفهم.

وقد استخدمت هذه الجماعات الإرهابية هذه الأسلحة في حربها ضد الحكومات في المنطقة خاصة في مالي والنيجر، كما قامت بالعديد من الهجمات الإرهابية في دول

- عمر فرحاتي، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر ، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط 01، 2016) ص ص 5-184.[13]

- المرجع نفسه، ص 187.[14]

الجوار مثلما حدث في الجزائر بتنظيمها هجوم إرهابي على منطقة تيغنتورين يناير 2013.

وبهذا قد أصبحت ليبيا تعيش حالة من الفوضى الناشئة " emerginganarchic state " الناجمة عن فشل الدولة وغياب قوة قاهرة تستطيع ممارسة القهر المشروع على كالم أقاليم الدولة في ليبيا، وما زاد الوضع تعقيدا التدفقات الكبيرة للمقاتلين التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية القادمين من سوريا والعراق خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى الحرب على هذا التنظيم الإرهابي.

إن هذا الانتشار الكبير للأسلحة في ليبيا والطبيعة القبلية والعرقية التي يتميز بها المجتمع الليبي جعلت منها ساحة خصبة لتطور الصراع بين مختلف المليشيات المسلحة والتي أصبحت تمثل النقطة المركزية في الأزمة الليبية، والتي تم استغلالها من طرف القوى الكبرى لخدمة مصالحها وأجندتها في البلاد، وهو ما أدخل البلاد في دوامة من التجاذبات الدولية والتدخلات الإقليمية بهدف دعم الميليشيات المسلحة التابعة لكل طرف.[15]

ومع تطور الصراع في ليبيا برزت الميليشيات المسلحة كأحد الأطراف المهمة في المعادلة الأمنية في البلاد، كما أنها أصبحت تقف وراء القرارات السياسية والتي تمكنها من السيطرة على أهم الموارد الاقتصادية في ليبيا، حيث أنها قامت بالسيطرة على أغلب مناطق التواجد النفطي والذي كان يمثل شريان الحياة الاقتصادية في ليبيا، وهو ما مكن لهذه الميليشيات من تقوية وتعزيز إمكانياتها المادية واللوجستيكية مما جعلها تتفوق على أجهزة الدولة لأنها أصبحت تشكل امتدادا للصراع الداخلي بين مختلف القبائل والفصائل التي كانت تنتسب إلى تيارات تنتمي إلى قبائل أو مناطق معينة.

إن تطور نشاط الميليشيات المسلحة أدخل البلاد في دوامة من العنف والصراع المترامي الأطراف والذي فتح الباب أمام التدخلات الأجنبية والتحرشات الإقليمية، خاصة في ظل عجز الدولة في امتصاص واحتواء هذه الميليشيات والتحكم في مصادر تمويلها، حيث أصبحت ليبيا تتميز على باقي التجارب العربية التي شهدت احتجاجات بميزة الميليشيات المسلحة وهو الأمر الذي أدى إلى حالة من التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي[16].

ولم يتوقف نشاط هذه الميليشيات داخل ليبيا فقط وإنما تعدى إلى خارج حدودها نتيجة توسيع نشاطاتها عبر امتداداتها نحو منطقة الساحل الأفريقي عبر الجماعات الإرهابية المنتشرة هناك.

إن حالة اللاأمن التي أصبحت تعيشها ليبيا في هذه المرحلة لم تكن تداعياتها على الأمن الداخلي الليبي وإنما تعدت ذلك لتطال أمن دول الجوار التي أصبحت عرضة لهذه الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية من أجل تنفيذ مخططاتها وهجماتها، كما أن سقوط القذافي كان له الأثر الكبير على استقرار المنطقة لما كان يمثله بالنسبة لعديد القبائل حتى خارج ليبيا.

المحور الرابع: تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة وإشكالية الأمن الحدودي في منطقة الساحل الأفريقي.

تعتبر الجريمة المنظمة من بين أخطر التهديدات الأمنية التي تطال منطقة الساحل الأفريقي هذا على مر حقب زمنية مختلفة، غير أنها شهدت تطورا كبيرا في السنوات القليلة الماضية نتيجة حدوث العديد من الأحداث والمستجدات التي جعلت منها أكثر خطورة وتهديد.

حيث أصبحت ظاهرة الجريمة المنظمة من المسائل الحساسة نتيجة لما تنطوي عليه من آثار وتداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة على مختلف بلدان القارة الأفريقية وخاصة دول الساحل الأفريقي وكذا الدول المجاورة كالجزائر والمغرب، وذلك بسبب ارتباط نشاطاتها مع عديد النشاطات الأخرى التي تهدد بدورها امن واستقرار المنطقة مثل عمليات التهريب، تجارة الأسلحة، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب[17]، الاتجار بالبشر وغيرها من التهديدات الأخرى.

ولقد تعددت التعاريف التي تناولت الجريمة المنظمة بصفة عامة والتي نذكر من بينها التعريف الذي قدمته الانتربول حول الجريمة المنظمة على أنها: **" جمعية أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الأرباح**

[15] - عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص 196.

[16] - المكان نفسه.

[17] - شريفة كلاع، " الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية " ، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 13(جانفي 2017) ص ص. 37-72.

بغض النظر عن الحدود الدولية "[18]، كما تم التطرف في عديد اللقاءات والملتقيات إلى مفهوم الجريمة المنظمة باعتبارها أصبحت من بين أحد أهم التهديدات الأمنية التي أصبحت تهدد أمن واستقرار العديد من المناطق والدول لا سيما منطقة الساحل الأفريقي، حيث اتفقت جل هذه التعريفات المقدمة على أن الجريمة المنظمة أصبحت تشكل تهديدا أمنيا نتيجة لطبيعة النشاطات غير الشرعية التي تنطوي عليها.

إن المتتبع لقضايا منطقة الساحل يلاحظ جليا أن هذه المنطقة لا تكاد تخلو ومنذ زمن من مختلف أشكال الجريمة المنظمة لا سيما تجارة المخذرات، حيث تعتبر منطقة الساحل نقطة عبور للمخدرات الصلبة خاصة الكوكايين والهيروين القادمة من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا عبر أفريقيا الغربية مرورا بمنطقة الساحل الأفريقي[19]، خاصة في ظل البيئة الأمنية التي ساعدت على تطور نشاط الجريمة.

حيث تشير الإحصائيات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 فقد تم حجز 49 كلغ من الكوكايين أي ما يعادل قيمة عشرة ملايين دولار، كما تم حجلا أربعة أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق المغرب[20].

ومع بداية الأزمة الليبية شهدت ظاهرة الجريمة المنظمة تطورا وتوسعا كبيرا بسبب الأوضاع الأمنية المتردية التي شهدتها منطقة الساحل الأفريقي، خاصة في ظل ضعف دول المنطقة على السيطرة على كامل حدودها وإقليمها.

كما أدى سقوط نظام معمر القذافي دفعة أخرى لهذه الظاهرة من أجل التوسع والتطور أكثر حيث أن زوال نظام القذافي أدى إلى انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة الليبية، وهو ما مكن الميليشيات المسلحة من السيطرة على هذه المؤسسات خاصة في ظل انهيار المؤسسة العسكرية أين وجدت هذه الجماعات البيئة المناسبة لتطوير أنشطتها في مختلف أساليب ومجالات الجريمة المنظمة[21].

إن هذا الانفلات الأمني الذي كانت تعيشه ليبيا في هذه المرحلة ساعد على بروز العديد من التنظيمات الإرهابية وتطور البعض الآخر وهو ما جعلها تمارس مختلف الأنشطة المحظورة بهدف ضمان الأموال من أجل تمويل نشاطاتها وعملياتها، ومع عدم قدرة دول الساحل على مراقبة حدودها سهل عملية تمدد نشاطات الجريمة المنظمة عبر كامل منطقة الساحل الأفريقي من خلال مختلف الجماعات الإرهابية، حيث تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة إلى أن عمليات الجريمة المنظمة لتلك الجماعات تدر عليها ما يقارب 400 مليون دولار في العام، وذلك من وراء مبالغ الفدية الناتجة عن عمليات اختطاف السياح الأجانب، إضافة إلى عمليات تهريب السلع والمخدرات والأسلحة، وقد تم استخدام هذه الأموال من أجل عمليات التدريب التي كانت تقوم بها هذه الجماعات الإرهابية لعناصرها وشن عمليات إرهابية مسلحة في مختلف أنحاء العالم[22].

كما أن ما زاد من حدة هذه الظاهرة هو اشتراك جماعات الجريمة المنظمة مع العديد من القبائل والعشائر القاطنة على الحدود الليبية مع دول الساحل، وهو ما سهل عليهم عمليات التنقل والهروب نتيجة معرفتهم لهذه المناطق الجغرافية، مما جعل عملية محاصرتهم أو تعقبهم أمرا صعبا للغاية.

كما أن سقوط نظام معمر القذافي وسيطرة الميليشيات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية، جعل من ليبيا نقطة عبور كبيرة لعدد هائل من المهاجرين القادمين من منطقة الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي نحو أوروبا، وقد سيطرت على عمليات الهجرة غير الشرعية هذه التنظيمات الجهادية المتطرفة في الساحل الأفريقي وفي داخل ليبيا، وقد ارتفعت مع نشاط الهجرة غير الشرعية هذه مختلف الأنشطة الأخرى مثل: تجارة المخدرات، الاتجار بالشر، تهريب السلع والأسلحة، وغيرها[23].

خاتمة والاستنتاجات:

[18] - Philippe Marchesin, **les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours**(paris :karthala,2001),p 43.

[19] - امحند برقوق، " المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري "، **مجلة الجيش**، العدد 534 (جانفي 2008)، ص 52.

[20] - المكان نفسه.

[21] - شريفة كلاع، مرجع سابق.

[22] - المكان نفسه.

[23] - المكان نفسه.

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والقراءات من وراء تسليط الضوء على موضوع الأمن الوطني في منطقة الساحل الأفريقي، وفق اقتراب متعدد المتغيرات والمستويات قصد الإلمام بمختلف السياقات الداخلية والخارجية التي أدت إلى تهديد الأمن الحدودي في المنطقة وكيف انعكس ذلك على أمنها الوطني، ومن هنا انتهت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- إن البيئة الأمنية المضطربة نتيجة تنامي مختلف التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي أدت إلى زيادة حدة هذه المخاطر والتي لم تعد تعترف بالحدود الوطنية.
- إن ضعف دول هذه المنطقة اقتصاديا وسياسيا وأمنيا مما جعلها غير قادرة على حماية حدودها الوطنية خاصة في ظل شساعة مساحتها الجغرافية.
- تعتبر عديد من دول المنطقة ذات مساحة جغرافية واسعة ومع عدم قدرة هذه الدول على الوصول والسيطرة على كامل هذه الأراضي فتح المجال أمام شبكات الجريمة المنظمة لممارسة نشاطاتها التهريبية نحو مختلف الدول المجاورة.
- لقد أدى سقوط نظام معمر القذافي وما تبعه من انهيار لمختلف مؤسسات الدولة في ليبيا إلى تحول المنطقة إلى سوق كبيرة للأسلحة والتي تم توجيهها من طرف شبكات الجريمة المنظمة والمليشيات المسلحة إلى دول جوار ليبيا، وهو ما زاد من حجم التهديدات الأمنية على الأمن الوطني لمختلف دول الجوار الإقليمي لليبيا.

إن بناء منظومة أمنية إقليمية مشتركة قادرة على استيعاب مختلف التهديدات الأمنية سواء الصلبة أو اللينة المتنامية في منطقة الساحل الأفريقي انطلاقا من بناء تصور أمني تعاوني لمختلف هذه الدول، هو السبيل الأمثل للحد من تنامي هذه التهديدات والعمل على إقامة تعاون حقيقي بين هذه الدول من أجل تنمية المنطقة في مختلف المجالات وتعزيز المنظومة الأمنية القادرة على حماية الحدود الوطنية.

قائمة المراجع:

1 -إدريس عطية بن الطيب، " الظاهرة الإرهابية في زمن ما بعد الحداثة دراسة تحليلية في الأشكال والأساليب والإجراءات المضادة "، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد 31، العدد 63 (2015).

2- امحند برقوق، " المعضلات الأمنية في الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري "، **مجلة الجيش**، العدد 534 (جانفي 2008).

3 - حمدي عبد الرحمان، **أفريقيا والقرن الواحد والعشرون – رؤية مستقبلية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 1997).

4 - شريفة كلاع، " الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية " ، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 13(جانفي 2017) .

5 -كمال القيصر، " تنظيم الدولة بليبيا: تمدد عبر خيوط الأزمة السياسية " ،**مركز الجزيرة للدراسات** (يونيو 2015).

6 -ليندة عكروم، " مقاربة مفاهيمية لظاهرة الإرهاب عبر الدولي بين المنطق الجهادي والإرهابي "، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، ع.8 (جوان 2017) .

7 -عتيقة كواشي، " الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية المتنامية في منطقة الساحل الأفريقي" ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**،ع. 08 (جانفي 2016).

8 - عمر فرحاتي، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر ، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط 01، 2016)

9- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل،نيويورك: الأمم المتحدة (14 جوان 2013).

10 - محمد الأمين البشري، **الأمن العربي المقومات والمعوقات** (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000).

11 -Cherif Dris, « Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :agenda energetique et sécuritaire »,dans : abdennour Benantar, **les etats-unis et le maghreb regain d'interet**,(alger :CREAD ,2007).

12 -Stephan Klingebiel, **« converging the role of development policy and security policy ?, new approaches in Africa** , Bonn: German Development Institute, .

13 - Stéphane Rosier, **Géographie Politique et Géopolitique une Grammaire de l`espacepolitique** (Paris :Ellipses Marketing.S.A, 2003).

14- Philippe Marchesin, **les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours**(paris :karthala,2001).